

Distr.: General  
3 November 2017  
Arabic  
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة  
الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس  
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ويشرفها أن تقدم، وفقاً للفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن  
٢٣٧١ (٢٠١٧)، تقرير الصين عن تنفيذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة  
من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)

١ - تؤيد الصين قرار مجلس الأمن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)؛ فهذا القرار يعلن بوضوح معارضة المجتمع الدولي الشديدة لعمليات إطلاق القذائف التسيارية والاضطلاع بأنشطة تطوير الأسلحة النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع استمرار التزامه بتسوية المشكلة القائمة في شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية والدبلوماسية والسياسية. ويؤكد القرار من جديد تأييده للمحادثات السادسة الأطراف ويدعو إلى استئنافها، ويشدد على أن تنفيذ القرار لا يراد منه أن يحدث آثاراً ضارة على شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأسباب معيشتته.

٢ - وقد دأبت الصين على اتخاذ موقف مسؤول تجاه الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ووضعت مجموعة من الآليات والممارسات التنفيذية الفعالة في هذا الصدد. وعقب اتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، أصدرت وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، بإذن من مجلس الدولة، تعميماً يقضي بتنفيذ القرار من جانب جميع وزارات ولجان الحكومة الصينية وجميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات على مستوى المقاطعات، فضلاً عن المنطقتين الإداريتين الخاصتين لهونغ كونغ وماكاو.

٣ - واتخذت الصين التدابير التالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧):

(أ) في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، أصدرت وزارة التجارة الصينية والإدارة العامة للجمارك، وفقاً لقانون التجارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، الإعلان رقم ٤٠، الذي يفرض حظراً شاملاً على استيراد الفحم والحديد وركاز الحديد والركاز الرصاص والمنتجات البحرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتباراً من تاريخ سريان الإعلان. ويمكن الإفراج عن السلع التي تصل إلى الموانئ الصينية قبل بدء سريان الإعلان. وبدءاً من منتصف الليل في ٥ أيلول/سبتمبر، سيتوقف العمل بأي إجراءات أخرى تتصل بالاستيراد (بما في ذلك ما يتعلق منها بالسلع التي وردت بياناتها الجمركية إلا أنها لم تُجَهَّز بعد للإفراج عنها). وبعد ذلك التاريخ، ستُعامل جميع تلك السلع على أنها واردات محظورة.

وينص الإعلان أيضاً على أن التدابير المذكورة سابقاً لا تنطبق فيما يتعلق بالفحم الذي تؤكد الدولة المصدرة له، بالاستناد إلى معلومات موثوقة، أن منشأه ليس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأنه عبر من ميناء راجين (راسون) في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعلى ضرورة أن تجري مسبقاً إجراءات الإخطار المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن.

وقد بدأ تنفيذ الإعلان بالطريقة المناسبة؛ ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر، وعلى النحو المطلوب في القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، أبلغت الصين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ("اللجنة") بواردها من الحديد وركاز الحديد والرصاص وركاز الرصاص والمنتجات البحرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك في غضون ٣٠ يوماً من اتخاذ القرار.

(ب) في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدرت إدارة شؤون الخبراء الأجانب التابعة للحكومة الصينية الإعلان رقم ١ الذي ينص على أن العدد الإجمالي لتراخيص العمل الممنوحة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الصين لا يجوز أن يتجاوز عددها الموجود بالفعل في وقت اتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)؛ ولم يوافق على طلبات الحصول على "تصريح العمل للأجانب في الصين" التي قدمها رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تجاوز للعدد المنصوص عليه في القرار.

(ج) في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدرت وزارة النقل الصينية إعلاناً تحظر فيه على أي سفن أفادت اللجنة بمشاركتها في الأنشطة المنتهكة لقرارات مجلس الأمن من دخول أي ميناء، إلا في حالات الطوارئ أو عند عودتها إلى موطنها الأصلية. ويتطلب السماح للسفن الخاضعة للجزاءات بالدخول إلى الموانئ لأسباب إنسانية الحصول على إذن مسبق من اللجنة، كما يُحظر على المواطنين الصينيين والمؤسسات التجارية الصينية امتلاك السفن التي ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو استئجارها أو تشغيلها.

وفي أعقاب قرار اللجنة بإضافة سفن إضافية إلى قائمة السفن الخاضعة للجزاءات، وضعت وزارة النقل ترتيبات لمنع السفن المضافة حديثاً من الدخول إلى الموانئ الصينية.

(د) بغية تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وضعت الصين نظاماً شاملاً من القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم التصدير، يشمل أصناف القذائف النووية والبيولوجية والكيميائية والتسيارية. والنطاق التنظيمي لتشريعات تنظيم الصادرات السارية حالياً في الصين يشبه إلى حد كبير النطاق المعتمد في الممارسة الدولية الشائعة. وهذا هو الأساس التي ستستند إليه الصين في مواصلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقوائم الأصناف والتكنولوجيات التي حددتها اللجنة ويحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شراؤها.

(هـ) اتخذت الحكومة الصينية تدابير تقضي بتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية، في الأراضي الصينية، التي يملكها أو يتحكم بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأفراد أو الكيانات المحددة بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو الذين تحددهم اللجنة باعتبارهم من المشاركين في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية أو برامجها الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، أو يقدمون الدعم لهذه البرامج، بما في ذلك بالسبل غير المشروعة، أو الكيانات أو الأشخاص الذين يعملون بالنيابة عنهم أو وفقاً لتوجيهاتهم، وتكفل منع الرعايا الصينيين أو أي كيانات أو أشخاص في الأراضي الصينية من إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية للكيانات أو الأشخاص المحددين أعلاه.

واتخذت الحكومة الصينية أيضاً تدابير لمنع الأشخاص الذين طلب مجلس الأمن فرض حظر السفر عليهم من دخول أراضيها، وإغلاق مكاتب ممثلي الكيانات الخاضعة للجزاءات في الصين.

(و) ووفقاً لتدابير إدارة الاستثمارات الخارجية، أصدرت وزارة التجارة الصينية الإعلان رقم ٤٧ في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، تحظر فيه على الكيانات أو الأفراد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إنشاء مشاريع صينية برأس مال مشترك مع أطراف خارجية، أو مشاريع تجارية تعاونية صينية مع أطراف خارجية، أو مشاريع ممولة من الخارج في الصين، ويحظر على المشاريع التجارية القائمة

بالفعل من زيادة رأس مالها أو توسيع نطاقها. وينص الإعلان أيضا على عدم الموافقة على طلبات القيام باستثمارات جديدة أو توسيع الاستثمارات القائمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما ينتهك أحكام القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

(ز) اتخذت الحكومة الصينية تدابير لتنفيذ الأحكام المتصلة بالجزاءات المالية من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك منع إجراء التسويات الرأسمالية المحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن من الأراضي الصينية ومنع الشركات الصينية للخدمات المالية التي توفر الخدمات المصرفية من المشاركة في الأنشطة المحظورة بموجب تلك القرارات.

٤ - وبناء على مبدأ "بلد واحد ونظامان"، تطلع الحكومة المركزية الصينية بالمسؤولية عن إدارة شؤون الدفاع والشؤون الخارجية لمنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين في حين تتمتع هاتان المنطقتان بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار الأحكام النهائية. ولذلك، ستقوم هاتان المنطقتان، بناء على إخطار من الحكومة المركزية، بصياغة قوانينهما ولوائحهما لتنفيذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) تنفيذا عمليا.

٥ - وترى الحكومة الصينية أن من واجب جميع البلدان أن تنفذ بدقة وبشكل شامل الأحكام المتعلقة بالجزاءات من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، إلا أنها لا تحبذ إعطاء تفسيرات اعتباطية للجزاءات أو توسيع نطاقها. ولا يتضمن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) أحكاما تتعلق بالجزاءات فحسب، بل يتضمن أيضا الكثير من العناصر الهامة الأخرى من قبيل دعم المجلس للمحادثات السادسة الأطراف والدعوة إلى استئنافها، ودعمه للالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن الجولة الرابعة للمحادثات السادسة الأطراف، وتكرار تأكيده أهمية صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا عموما، والتزامه بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة، وترحيبه بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس ودول أخرى لتيسير إيجاد حل سلمي وشامل عن طريق الحوار، وإبرازه أهمية العمل على تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وينبغي تنفيذ القرار بشكل شامل ومتوازن.

٦ - وقد دأبت الحكومة الصينية على الدعوة إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وصون السلام والاستقرار فيها وتسوية المشاكل من خلال الحوار والتشاور؛ وتعلن معارضتها للحرب والفوضى في شبه الجزيرة الكورية. والجزاءات ليست هدفا بحد ذاتها، ولا يمكن لقرارات مجلس الأمن أساسا أن توجد حلا للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية؛ فالحوار والتفاوض هما المسار الصحيح الوحيد لإيجاد حل لتلك المسألة. ويجب تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية تسوية سلمية وبشكل شامل لتحقيق التوازن بين الشواغل الأمنية المعقولة لجميع الأطراف.

ودأبت الصين على بذل جهود حثيثة من أجل تعزيز نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة، وضمن السلام والاستقرار هناك. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بيانا مشتركا بشأن مشكلة شبه الجزيرة الكورية. وقد وضع الجانبان "خارطة طريق" لحل مشكلة شبه الجزيرة الكورية، تستند إلى تعزيز نزع السلاح النووي وإلى إنشاء آليات سلام لشبه الجزيرة في الوقت نفسه، على النحو الذي طرحته الصين، بهدف "التقدم بالتوازي" من خلال "التعليق المزدوج" المقترح للأنشطة النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدريبات العسكرية الواسعة النطاق التي تقوم بها

الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، وخطوة للتسوية التدريجية قدمتها روسيا. والمبادرة المشتركة بين الصين وروسيا هي مبادرة عملية وترمي إلى معالجة مظاهر المشكلة وأسبابها الجذرية على حد سواء، وتعزيز التسوية السلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار هناك. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى تأييد هذا المقترح، وستواصل تعزيز الاتصال والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية لتضطلع بدور نشيط وبناء في التبكير بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في الجزيرة.

٧ - وتعارض الصين نشر نظام الدفاع المضاد للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع (نظام THAAD) في شبه الجزيرة الكورية. وتحث الصين أيضا البلدان المعنية على الكف عن فرض جزاءات انفرادية، استنادا إلى قوانينها المحلية، على الكيانات أو الأفراد من بلدان أخرى.